حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٥ (عدد يناير – مارس ٢٠١٧)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

الانقسام السياسي في المجال العام المصري : دراسة ميدانية

خالد كاظم أبو دوح *

مدرس علم الاجتماع السياسي بقسم علم الاجتماع -كلية الآداب - جامعة سوهاج

المستخلص

يحاول هذا البحث رصد عدداً من صور الانقسام السياسي في المجال العام المصري، بين ثورتي يناير ٢٠١١م ويونيه ٢٠١٣م، ومستويات هذا الانقسام وأسبابه، وذلك من خلال التعرف علي تصورات عينة من الأفراد، وموقفهم من بعض الأحداث التي وقعت داخل المجال السياسي في تلك الفترة. ويقدم البحث تحليلاً نظرياً؛ لمفهوم الانقسام السياسي، ومفهوم المجال العام، استناداً علي التنظير السوسيولوجي. واعتمد البحث علي عمل دراسة ميدانية، لرصد الانقسام السياسي ومستوياته وأسبابه، وكانت أبرز النتائج، زيادة مساحات عدم الاتفاق بين معظم عينة الدراسة، حول عدد كبير من الأحداث، نظرا لزيادة حدة الانقسام والاستقطاب في تلك الفترة.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

المقدمة:-

ليس من قبيل المبالغة الزعم بأن الثورات لا تؤدي إلى تغييرات هادئة وحاسمة؛ فالثورات غالباً ما يعتريها تناقضات متأصلة، تجعل الأزمات والاضطرابات السمة السائدة لتاريخها وتطوراتها، وخاصة في السنوات التي تليها مباشرة، هنا تبدو الثورة وكأنها نوع من "الحروب" التي لا يمكن تحقيق النصر النهائي فيها، إلا بعد سلسلة من النزاعات والهزائم، ولا يمكن الوصول فيها إلى الاتفاق الجمعي، إلا بعد سلسلة من الاختلافات والانقسامات.

ولعل هذا ما ينطبق على حال المجتمع المصري منذ ثورة يناير ٢٠١١م، حيث شهد المجتمع المصري على المستوي السياسي والاجتماعي، عديد من النزاعات والانقسامات السياسية العميقة، بعد أن أظهر الشعب المصري بكل طوائفه الاجتماعية والسياسية والأيديولوجية والدينية حالة من الاتفاق والاندماج خلال أيام الثورة، أقلها الاتفاق على رحيل النظام السياسي، إلا أنه بعد رحيل مبارك، تدهورت مساحات الاتفاق، وذهبت كل طائفة تبحث عن مصالحها الخاصة، وتآكل مستوي المصلحة العامة لدي الغالبية، مما عمق حالة التباين والانقسام.

ولأن المجال العام هو بالأساس "ساحة النزاع"، التي يخرج إليها الأفراد ليناقشوا أمورهم العامة، ومصالح مجتمعهم ودولتهم، من أجل الاتفاق على رؤى وتصورات متقاربة، فإنه أكثر مساحات المجتمع التي تعكس حالة الانقسام أو الاتفاق، ولقد سيطرت حالة الانقسام والتباين حول معظم الأمور، وتجسد ذلك في المجال العام المصري وأدوات صناعته من أعلام تقليدي أو وسائل الإعلام الجديدة، وأصبح المجال العام ساحة حقيقية للنزاع، دون وصول حتى لأدنى مستويات الاتفاق.

ليس هذا فحسب، بل شهد المجال العام المصري تدهوراً حاداً في مستوي القيم والأطر الحاكمة له، فبدأت تظهر ظواهر سلبية خطيرة، مثل الميل إلى تخوين الآخرين، وعدم قبول اختلافهم في الرأي، واستحضار عمليات التشويه، والاتهامات المتبادلة بالعمالة والخيانة، وتجسيد كل صور التحرش السياسي والجنسي في الساحات العامة والميادين، مما دفع بالعديد من الأفراد، إلى الركض من المجال العام، والاكتفاء بالمشاهدة، ومثل هذه السلبيات لا تؤثر على المجال العام فحسب، بل تضرب أركان الاتفاق الجمعي بشكل قوى، وتجعل منه أمراً صعب المنال، ولعل مثل هذا الأمر يشكل خطورة كبيرة، لأن المجتمع أو الحياة الاجتماعية لا تستقيم جوانبها، دون الحد الأدنى –على الأقل- من الاتفاق.

أولاً: الإطار النظري للدراسة ومراجعة التراث:

(١) موضوع الدراسة وإشكاليتها:

ما وحد المجال العام أيام ثورة يناير، كان أكبر من المشكلات السياسية والاقتصادية، ومشكلات التمييز والدين والهوية، إنه العداء المشترك للعوز الاقتصادي والفقر، وتآكل مستويات الحرية بكل صورها، وانتشار الظلم، وتدهور مستويات العدالة، والفساد الذي استثرى تماماً، ويكاد يكون ثقافة تحكم معظم نواحي الحياة. لهذا اتفق المجال العام بكل القوى التي تشكله بالثورة على كل هذا، وإسقاط النظام المسئول عن ذلك بكل رموزه، ولكن بمجرد تحقيق هذا الهدف، بدأ الانقسام السياسي والاختلاف يسيطران على المجال العام، وذهبت كل جماعة من الجماعات التي خلقت هذا المجال العام المتفق على هدف واحد، إلى البحث عن تحقيق أهدافها الخاصة، ونصيبها من السلطة، ومن هنا بدأ الانقسام السياسي يسيطر على المجال العام المصري.

ولقد أشارت بعض الدراسات، إلى أن المجتمعات فيما بعد الثورة مباشرة، تشهد مراحل تتسم بالديناميكية الشديدة، والتحولات المتسارعة، والسيولة في التعاطي مع ما يحدث، وغالباً ما تتنامى حدة الانقسام والتباين والنزاع بين جماعات المجتمع المختلفة[١]. كما أشارت الدراسات إلى أن الانقسام والاستقطاب السياسي، سمة من سمات المراحل الانتقالية، ولا يمثل خطراً، إذا بقي في حدود طبيعة المراحل الانتقالية وأزماتها المتتابعة، أما إذا تطور وأصبح ينسحب على كافة المواقف السياسية، فإن ذلك يمثل خطراً على المجتمع والدولة على حد السواء[٢].

ومن خلال الدراسات التي اهتمت بالمجال العام فيما قبل الثورة، يمكن الإشارة إلى أن المجال العام المصري قد تشكل دون التخلي عن التمايزات الغير حقيقية والغير فاعلة، وأصبحت ثقافة الكلام داخلة، لا تعتمد على العقلانية وقبول الآخر، إنما تأسست بالاعتماد على الصوت المرتفع، ونفي الآخر، وأدي نفي الآخر في بعض الأحيان، إلى خلط العام بالخاص، بمعني إمكانية اللجوء إلى التشهير بالآخر وتتبع أخباره، ورواية أحداث حياته داخل هذه الساحة العامة، وتحول الكلام والمناظرات السياسية داخل المجال العام، إلى قوة تخويف حقيقية، سدت أفق الإبداع، وخلقت ضروباً من عدم الثقة في علاقات التفاعل بين الأفراد، وعمقت التباين والانقسام فيما بينهم[٣].

لم ينتج المجتمع المصري قبل الثورة خطاباً عقلانياً، ولكن كانت خطابات أهل مصر في المجال العام، خطابات يتداخل فيها العام بالخاص، والسياسي بالديني، وهذا ما أشار إليه "أحمد زايد" بقوله: أن الدين شكل أحد المرجعيات الأساسية في الخطاب السياسي للنخبة السياسية[٤]. كما أن السياسة شكلت مرجعيات جماعات دينية كثيرة في المجتمع المصري.

ولقد كانت النتيجة أن الأفراد يعجزون عن صياغة وتطوير خطاب عام ونقدي، فيما يتصل بمناقشاتهم حول الأمور العامة للدولة والمجتمع، دائماً ثمة تباين وانقسام بالشكل الذي يصعب عملية الاتفاق، خاصة وأن كل شكل من أشكال القوى الموجودة في المجتمع المصري، تعمل على محاولة "استعمار" أو احتكار المجال العام، وبدلا من أن يذهب الأفراد إلى المجال العام، بهدف إعمال العقل نحو المسائل العامة، وممارسة النقد البناء، فإنهم يذهبون ليصارع كل واحد منهم الآخر على الحيز داخل هذا المجال، وكل منهم غير مستعد لقبول رأي آخر، أو قبول الاختلاف معه.

وعدم نجاح الأفراد في بلورة خطاباً للمجال العام تتجلي فيه المصالح الوطنية، ويدعم من خلال الاتفاق العام، خلق حالة من التشظي والانقسام، ليس داخل المجال العام فحسب، بل داخل المجتمع برمته، وتجسدت حالة الانقسام من خلال مظاهر عديدة؛ منها ظهور جماعة الانفلات الكلامي، وهي لا ترى إلا كل ما هو قبيح، وكل ما هو فاسد في المجتمع، جماعة لا تهتم إلا بكل مواطن الضعف داخل الدولة والمجتمع، من خلال أساليب نقد عقيمة وهدامة. وهناك أيضاً جماعة الانغلاق الكلامي، ومسئولي الترويج لأيديولوجية الدولة، وتضخيم عظمتها، وفرض رؤيتها الأحادية، لقد أصبحت الدولة هي المستعمرة الأولي للمجال العام في مصر ما قبل الثورة، وتحول المجال العام مع هذا الاستعمار، إلى مجالاً للوعي الزائف، وأرحنا للانقسام والصراع، دون تحقيق أية أهداف وطنية، تؤسس لاتفاق عام حول ماذا نريد؟ وكيف يمكن تحقيقه؟[٥].

ومع بداية ثورة ٢٥ يناير وخلال أيام الثورة وحتى تنحي مبارك تلاشت كل مظاهر الانقسام السياسي، وبدأ المجال العام المصاحب لأيام الثورة الأولي، يشهد حالة من الاتفاق، واتسم المجال العام خلال هذه الأيام بطابع تحالفي عابر للأيديولوجيات، بعيد عن الانقسام والتباين، فشمل المجال العام الثوري كل أعضاء الحركات السياسية والاحتجاجية، وكل أصحاب الأيديولوجيات المختلفة، إضافة إلى الأفراد المستقلين، وركز المجال العام على الأهداف المشتركة، التي طالبت بها الثورة، وابتعد الجميع عن السجالات الفكرية والنظرية، واتفق المجال العام على هدف واحد، هو إسقاط النظام، ونجح في تحقيق ذلك من خلال تنحي الرئيس مبارك عن السلطة، لصالح المجلس العسكري[٦].

وأكدت إحدى الدراسات في هذا السياق على أن طوال أيام الثورة تجسدت في مختلف ميادين الاحتجاج مجمل القيم الحداثية في التعاملات والتفاعلات القائمة بين الثوار، منها؛ الميل للسلم، التسامح، قبول الآخر، تجاوز الانتماءات الأيديولوجية، تنامي الاتفاق الجمعي[٧].

وفيما بعد الثورة، أشار عدد من الباحثين إلى ضرورة الحفاظ على حالة الاتفاق الجمعي وتجاوز الانتماءات السياسية والأيديولوجية الضيقة، فعلى سبيل المثال أكد "أحمد زايد" على ضرورة أن يتجه الاهتمام إلى مشكلة خلق نسيج يلم شمل المجتمع، ويقلل من صور التباعد بين أفراده، ويمنع مصادر التفكك والانقسام فيما بعد الثورة. وهذا أكده "مجدى حجازي" حينما أشار إلى ضرورة مواجهة صور الانقسام، من أجل الحفاظ على مكتسبات ثورة ٢٥ يناير، والحفاظ على الحالة الاندماجية التي ظهرت خلالها، والتوقف عن المطالب والمصالح الخاصة، التي يمكن أن تهدد هذا الاتفاق والاندماج[٨].

إلا أن الواقع المصري بعد الثورة، أفرز عديد من الممارسات والمؤشرات، التي تؤكد على أن هناك تحديات عظيمة أمام هذه الثورة، حيث بدأت وتنامت حالات الاستقطاب الأيديولوجي والسياسي، خاصة بين الإسلامي-العلماني، وتنامت حدة الانقسامات السياسية بين أنصار كل تيار، وانعكس هذا الانقسام بقوة على إجراءات إعداد الدستور الجديد، والصراع حول وضع ما أطلق عليه "المبادئ فوق الدستورية" التي تحمي حقوق المواطنة والحريات العامة، فضلاً عن ظهور مساحات من التوتر الديني الطائفي، وصعود التيارات السلفية، وتصدرها المشهد السياسي في أحيان كثيرة، يضاف لذلك الانقسام الحادث حول قانون الانتخابات وإعادة تقسيم الدوائر، لقد ظهر الانقسام السياسي داخل المجال العام المصري، في توصيف وإدراك عديد من الأحداث التي وقعت، وسيطرت على الرأي العام المصري، لدرجة أن هذا الانقسام ظهر في بعض الأحيان داخل المجال الخاص، بين أفراد الأسرة الواحدة، وفي هذا السياق، ظهرت عديد من الدراسات التي أكدت على تنامي حالات

الاستقطاب والانقسام داخل المجتمع المصري[٩].

ومن خلال الطرح السابق، تتبلور مشكلة الدراسة في رصد أهم الأحداث والوقائع التي شغلت الرأي العام، واحتلت مساحات كبيرة في المجال العام المصري، ودارت حولها نقاشات ومناظرات سياسية رسمية وغير رسمية، في مختلف نواحي المجتمع، بداية من ثورة ٢٥يناير حتى فيما بعد ثورة ٣٠يونية، والتعرف على آراء وتصورات عينة من الأفراد حول هذه الأحداث، للوقوف على مستوى الاتفاق أو الانقسام فيما يتصل بهذه الأحداث العامة، التي اهتم بها أهل مصر، وأعطوها مساحات كبيرة من الوقت، والتعرف على أهم أسباب الانقسام خلال هذه الفترة الانتقالية، والتي عايشت فيها مصر ثورتين متتاليتين.

(٢) أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

أكد عدد من العلماء عبر تراث دراسة الثورات في العلوم الاجتماعية، على أنه إذا كان من الصعب على هذه العلوم التنبؤ بالثورة وقيامها، فإن هذه العلوم يجب أن تهتم بالكشف عن الأسباب والعوارض التي يمكن أن تؤدي إلى الثورات، والاهتمام برصد وتحليل وتفسير مختلف أحداث ومسارات الثورة[١٠]. وعلى هذا الأساس تأتي الدراسة الراهنة بهدف رصد صور الانقسام السياسي الذي تجسد من خلال عدد من الأحداث والممارسات التي ظهرت في مصر بداية من ثورة يناير، حتى فيما بعد ثورة يونية٢٠١٣م، والتعرف على تصورات الأفراد وموقفهم من هذه الأحداث، ومستويات الانقسام التي ظهرت عبر هذه المواقف، إضافة إلى الوصول إلى أسباب هذا الانقسام، ويزعم الباحث إمكانية تحقيق هذا الهدف من خلال الوصول للإجابات الإمبيريقية عن عدد من التساؤلات التي تنطلق منها الدراسة، وهي على النحو التالي:

١- ما موقف عينة الدراسة من أهم الأحداث التي ظهرت في المجال العام المصري بعد ثورة ٢٥يناير حتى أواخر فترة حكم "محمد مرسي"؟.
٢- ما موقف عينة الدراسة من أهم الأحداث التي ظهرت في المجال العام المصري قبل وبعد ثورة ٣٠يونية؟.
٣- ما رؤية عينة الدراسة لمستقبل الأحداث في مصر بعد ثورة ٣٠ يونيه؟
٤- ما رؤية عينة الدراسة لأسباب الانقسام السياسي خلال هذه الفترة؟.

(٣) الانقسام السياسي: مقاربة من وجهة نظر علم الاجتماع

لم يهمل علم الاجتماع دراسة الانقسام السياسي Political Cleavage بداية من "ليبست" Lipset، وروكان Rokkan ، وصولا إلى "روبرت دال"، وجميعهم اعتبروا موضوع الانقسام السياسي والنزاع داخل المجالين الاجتماعي والسياسي، من الموضوع التي يجب على علم الاجتماع السياسي التركيز عليها.

ولقد انتقد "ليبست" اهتمام علماء الاجتماع السياسي حتى أواخر الخمسينيات بدراسة الظروف التي تؤدي إلى الانقسام أو النزاع والمعارضة، أكثر من الاهتمام بالعوامل والظروف، التي يتحقق في ظلهما الاجتماع السياسي، وأن هذا الاهتمام أدى إلى إهمال العديد من التساؤلات ذات الأهمية النظرية البالغة[١١]:

(أ) الانقسام السياسي: مقاربة المفهوم

كان ولا يزال "الانقسام السياسي" أحد المفاهيم الأساسية في حقل العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، وتوجد مجموعة من الأعمال التي سلطت الضوء على هذا المفهوم؛ مثال كتابات وأعمال كل من "مارتن ليبست"، مثال كتابه "رجل السياسة"، و أعمال "ستين روكان"، ومنها مقاله المشترك مع "ليبست"، والذي جاء بعنوان: "بنية

الانقسام: النظام الحزبي والاصطفافات الانتخابية"، وتوالت بعد ذلك الدراسات والبحوث التي ركزت على ظاهرة الانقسام السياسي.

ويجب الإشارة في البداية إلى أن كلمة "الانقسام" هي التي رجحها الباحث كترجمة للمصطلح الإنجليزي Cleavage، وظهرت هذه الكلمة لدى العلماء الذين سبق ذكرهم، ليس لتعني بالضرورة حالة لتفكك وتحلل النظام السياسي والاجتماعي، أو حالة من التشظي التي يمكن أن تؤدي إلى تقويض النظام، رغم أن ذلك قد يكون احتمالا قائما في بعض الحالات، والمعني العام الذي حملته الكلمة يرتبط بالدور الذي تؤديه الانقسامات الاجتماعية في تحديد التوجهات السياسية لدى الأفراد والأحزاب السياسية، ويمكن إدراك ذلك من خلال دور الانقسام السياسي في هيكلة المجال السياسي، وهيكلة النظم الحزبية(١٢).

الانقسام السياسي هو التباين في الاتجاهات والتفضيلات السياسية، والتي ترتكز على تنامي الفروق بين الأفراد في الخصائص الاجتماعية والديموجرافية والاقتصادية؛ مثال السن، والجندر، والعرقية، والدين، والدخل والطبقة(١٣). ويتضح أن هذا التعريف ركز على الربط بين بعض العوامل الموضوعية وتوجهات الأفراد وآرائهم في داخل المجال السياسي.

وهناك عدد كبير من التعريفات التي ركزت على تأثير انتماء الفرد إلى جماعات اجتماعية معينة، على صياغة خيارات الناخبين السياسية والحزبية، والتي يمكن أن تتخذ مظهر انقسام ثابت في السلوك التصويتي. وفي هذا السياق عرف "رونالد انجلهارت" الانقسام السياسي بأنه: مظهر ثابت للاستقطاب، حيث تكون فيه كل مجموعة مؤيدة لسياسات أو أحزاب، بينما تميل أحزاب أخرى إلى تأييد سياسات وأحزاب معارضة للأولي. أما "آلان زوكرمان"، فقد ربط بين الانقسام السياسي وعملية التصويت في الانتخابات، حيث ذهب إلى أنه بمثابة انقسام سياسي على المستوي الانتخابي بين جماعات من الناخبين، وبين أحزاب سياسية، بشكل مستمر، ولفترة طويلة، ويعكس هذا الانقسام، صور الانقسام الاقتصادي والاجتماعي الواسع(١٤).

ولقد عرف "روبرت دال" الانقسام السياسي بأنه تباين الأفراد واختلافهم في الآراء والاتجاهات والممارسات المرتبطة بمواقفهم من الأحداث التي تقع داخل المجال السياسي(١٥). وسوف تنطلق الدراسة الراهنة من هذا التعريف، كمفهوم إجرائي، حيث أن هذا التعريف ربط بين الانقسام السياسي، ودرجة الاختلاف والتباين بين آراء الأفراد واتجاهاتهم نحو الأحداث والقضايا المرتبطة بالمجال السياسي.

(ب) الرؤية السوسيولوجية للانقسام السياسي:

مفهوم الانقسام السياسي كمفهوم تفسيري، له جذوره النظرية في أعمال "كارل ماركس"، خاصة نظريته حول "الصراع الطبقي"، ثم في أعمال "ماكس فيبر" حول "الطبقة والمكانة الاجتماعية، وكذلك إسهامات "رالف دارندوف" حول الصراع الطبقي في المجتمعات الصناعية، ومجمل هذه الجذور تربط بين بعض العوامل والخصائص الاجتماعية البنائية، وظهور الصراع أو النزاع السياسي.

لقد استخدم "ماركس" مفهوم الطبقة الاجتماعية، كنوع خاص من الانقسام الاجتماعي والسياسي، وهي مفهوم تفسيري لديه، لا يقتصر على التنميط الاقتصادي والاجتماعي، ولكنه مفهوم تفسيري له صلة كبيرة بما يحدث في التنظيم السياسي، وفي تحديد توجيهات الفعل السياسي. وتتضمن رؤية "ماركس" فكرتين أساسيتين: الأولي وتتشكل على المستوي البنائي للبناء الطبقي، وتتضمن اتحاد أو ارتباط مجموعة من الأفراد يشتركون في موقع طبقي واحد، ويميلون للانقسام لجماعة أو حزب سياسي معين. الثانية: وتتشكل على المستوي الأيديولوجي المعياري للبناء الطبقي، ويتضمن ذلك "الوعي

الطبقي"، أي تحويل مصالح الطبقة إلى أهداف للفعل المنظم(١٦).

وانتقد "ماكس فيبر" رؤية "ماركس" حول الطبقة، واعتبرها معقدة جداً، وبدأ "فيبر" يميز بين المكونات الثلاثة لمفهوم "ماركس" -المكون الاقتصادي، والسياسي، والطبقة- وخصص لكل واحد منها مفهوم آخر. وبالنسبة له فإن الطبقة عامل موضوعي محدد بواسطة المركز في الاقتصاد، والطبقة منفصلة مفاهيمياً عن "جماعة المكانة"، والتي توضح من خلال المركز في هيراركي توزيع الشرف الاجتماعي، وأشار "فيبر" إلى أنه بينما المكان الحقيقي للطبقات يكون داخل النظام الاقتصادي، فإن جماعات المكانة تكون داخل النظام الاجتماعي، أي داخل مجال توزيع الشرف والتكريم. ومن داخل هذه المجالات، تؤثر الطبقات وجماعات المكانة على النظام القانوني، وبدورها تتأثر به، ولكن الأحزاب ترتبط بمجال القوة، ويؤكد "فيبر" هنا على وجود صلات سببية بين أنماط معينة من الانقسام السياسي والطبقة الاجتماعية، ولكن في حالة وجود نزاعات سياسية عنيفة أو ثورة(١٧).

ومن خلال المقارنة بين رؤية "ماركس" و "فيبر"، يمكن الإشارة إلى أنهما يتفقان في الافتراض بأن التوزيع المتغير للأوضاع والمراكز الاجتماعية والاقتصادية، سوف يؤثر على خصائص الصراع والانقسام السياسي، إلا أنهما يختلفان في القدرة التفسيرية، لصور الانقسام السياسي المفرد، وأيضاً في الصلات اللازمة بين الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. إلا أن محاولة كل منهما تبحث في مصادر الانقسام السياسي، من خلال التركيز على التمايزات الاجتماعية(١٨).

وبمعني آخر فإن الفرضية المركزية هنا لرؤية علم الاجتماع للانقسام السياسي في المرحلة الأولي، تدور حول علاقة سببية لتأثير بنية الانقسام الاجتماعي في بنية الانقسام داخل مؤسسات المجال السياسي.

وبالانتقال إلى إسهام كل من "ليبست" و "روكان"، فإن الانقسام هو بنية تصدعية نزاعية وصراعية في المجتمع، تعبر عن وقائع تاريخية وإمبيريقية لصراعات اجتماعية تاريخية وطويلة الأمد، تكمن جذورها في البنية الاجتماعية في حد ذاتها، أي أن الانقسامات تنشأ في الحيز الاجتماعي، إلا أنها "مسيسة"، حيث لا تلبث فتصبح قضايا للنزاع والصراع بشكل كبير. ومن خلال رؤيتهما، فإن الانقسام له ثلاثة مضامين أساسية(١٩):

- وجود انقسام اجتماعي كعنصر أول، يميز بين الجماعات الاجتماعية على أساس بعض الخصائص الاجتماعية؛ مثال الانتماء الديني أو الإثني...الخ.
- تبلور هوية جماعية ووعي بها، وتقبلها من قبل المجموعات والأفراد الذين ينتمون إليها والتصرف وفقاً لها.
- توفر نوع من الانقسام على العناصر التنظيمية أو نسق الفعل، أي انخراط الأفراد في عمل منظم للتعبير عن مصالح ومطالب خاصة بهوية اجتماعية معينة.

وبخلاف ذلك، هناك رؤى معاصرة حول الانقسام السياسي، تركز على دور القيم في تشكيل الخيارات السياسية للأفراد في المجتمع، وأن هناك أسباب وصور جديدة للانقسام السياسي، فالأمر لا يقتصر على أن التباينات الاجتماعية، هي فقط المسئولة عن الانقسام السياسي، فهناك مثلاً الا نقسام بين القيم المادية والقيم ما بعد المادية، وهو يعكس تفاوتاً في القيم بين الأجيال، وهناك البعد الجديد للانقسام، الذي أصبح يميز بين اليسار واليمين، ولقد لخص "سكوت فلاناجان" هذه الفكرة وأشار إلى أن الانقسام الأبرز في معظم المجتمعات المعاصرة هو ذو طابع ثقافي قيمي، يتمثل في الانقسام بين قيم الليبرالية مقابل قيم التسلطية(٢٠).

وتماشياً مع هذه الفكرة، هناك من أشار إلى أن التباين الاجتماعي والطبقي، ليس هو العامل الوحيد الفاعل في خلق الانقسام السياسي، حيث أن هناك أدوات جديدة معاصرة، تلعب دور هام في خلق وتدعيم الانقسام السياسي في مجتمعاتنا المعاصرة، فمن يتأمل مناظرات الأفراد وحواراتهم عبر الإنترنت، يمكن أن يلاحظ الدور الكبير للإنترنت وتطبيقاته المختلفة في تعميق الانقسام السياسي، ونشر الحوار العدائي، فالأفراد من خلال الإنترنت، أصبحوا أكثر تباعداً، وباتوا أكثر قدرة على الانغلاق والتحصن من عواقب آرائهم، وغدا احتمال تحولهم إلى العنف والشراسة وانعدام المسئولية أكبر(٢١).

ويدعم الباحث الرؤية الأخيرة، فطبيعة العالم المعاصر، تتسم بالسيولة، لدرجة أنه لم تعد هناك حقيقة واحدة جلية متفق عليها، ولكن هناك عديد من الحقائق حول الموضوع الواحد، كما أن طبيعة المجتمع المصري، الذي يمر بهذه المرحلة الانتقالية، تدعم فكرة أن الانقسام السياسي بين الأفراد، وتباين آرائهم واتجاهاتهم نحو ما يحدث، لا يرتبط فقط بالتباينات الاجتماعية، ولكنه يرتبط بطبيعة المرحلة الانتقالية من ناحية، وبطبيعة الأدوات الحديثة التي تلعب دوراً لا يقل أهمية عن المتغيرات الاجتماعية البنائية، مثال وسائل الإعلام المختلفة، والإنترنت، وما إلى ذلك من أدوات.

(٤) المجال العام: مقاربة للمفهوم:

يعد مفهوم المجال العام Public Sphere من المفاهيم الهامة في الفكر السياسي، وهناك إجماع بين علماء الاجتماع، على أن "هابرماس" هو الذي وضع أسس هذا المفهوم، وذلك في كتابه المعروف "التحول البنيوي للمجال العام"، الصادر عام ١٩٦١م. ويعد هذا المفهوم من الإنجازات العظيمة للحداثة السياسية، وقبل ذلك لم يكن هناك ضرورة لشيء مثل المجال العام، حيث لم يكن من المعروف أو الضروري مناقشة القرارات السياسية، أو الدخول في مناظرات حول ما يطرح من قضايا أو مشكلات عامة، ولم يكن أحد من الحكام يعطي أهمية لآراء الناس وتوجهاتهم(٢٢).

وحدد "هابرماس" المجال العام على أساس أنه حيز من حياتنا الاجتماعية، يمكن من خلاله أن يتم تشكيل ما يقترب من الرأي العام، ويتشكل المجال العام من خلال تفاعلات الأفراد ومحاوراتهم مع بعضهم البعض، دون اعتبار للفروق التي يمكن أن تكون بينهم. فالمجال العام يعكس تجمع مجموعة من الأشخاص يستفيدون من عقلانيتهم وتفكيرهم في مناقشة المسائل العامة، وينقلون أفكارهم ومعلوماتهم عبر الوسائل المتاحة لهم، واعتبر "هابرماس" الصحف، والمجلات، والإذاعة والتليفزيون من الوسائل الهامة التي يعتمد عليها المجال العام(٢٣).

وأشارت "موسوعة النظرية الاجتماعية" إلى أن المجال العام يشير إلى الفضاء المرتبط بالحوار الفكري حول السياسة والدولة، وهو ساحة للمشاركة السياسية، وتشكيل الأفكار والآراء، ويتشكل كساحة يأتي إليها الأفراد، من أجل الدخول في حوار وجدل حول الأفكار والقضايا الخاصة بالشأن العام، ويمكن أن يتضمن المجال العام الفعل السياسي الذي يقوم به الأفراد أو الجماعات(٢٤).

وعرفت "بلنداديفيز" Belinda Davis، المجال العام بأنه فضاء للحوار، ومكان للتأثير والنفوذ السياسي، والذي يقوم على احترام الآخر وآرائه ومعارفه، وذلك بهدف تحقيق الإجماع على رأي واحد فيما يتصل بالمصلحة العامة(٢٥).

ومن خلال التراث المرتبط بتعريف المجال العام، يمكن التأكيد على عدد من الأفكار الرئيسة في هذه المحاولات، أولا: يبدأ المجال العام من خلال فضاءات داخل المجتمع، تمتاز بأنها تشهد تجمعات من المواطنين. ثانياً: أن تجسد المجال العام مرهون

بالأفراد الذين يشاركون في التواجد داخل هذه الفضاءات، في الحوارات والمناظرات القائمة داخلها. ثالثاً: يتطلب المجال العام تفاعلاً بين المشاركين، هذا التفاعل محكوم بالعديد من المبادئ؛ مثال العقلانية، الحرية، قبول الآخر، وغيرها من مبادئ تحقيق نجاح الحوار، وتحقيق الهدف من هذا الحوار والتجمع، والذي يكون في الغالب، الاتفاق على ما تتطلبه المصلحة العامة.

(٥) الانقسام السياسي عبر المجال العام المصري فيما بعد ثورة يناير:

مع قيام الثورة في يناير ٢٠١١م، نجح أهل مصر في أن يخلقوا لأنفسهم ساحات يتحدثون فيها عن أمورهم السياسية، ويناقشوا كل تفاصيل وممارسات المجال السياسي، ونقد وتقييم كل ما يحدث في وطنهم، ليس هذا فحسب، بل أن ساحات كثيرة أصبحت حقلاً مكتظاً بالفعل السياسي، من أبسط صوره إلى أكثرها تعقيداً وعنفاً في بعض الأحيان، وأصبحت كل الدروب في مصر من شمالها إلى جنوبها منتديات للحوار وللمناظرات السياسية، في البداية، كان هذا المجال يتشكل في صورته المثالية المعيارية إلي حد ما، إلا أنه بعد تنحي مبارك، أخذ هذا المجال يتمزق، ويشهد صوراً من النزاع والانقسام والاستقطاب، وذلك بسبب تآكل مساحات الاتفاق الجمعي، عندما تخلي كل فريق عن الآخرين، وذلك بهدف مضاعفة مكاسبه، وتحقيق مجمل مصالحه.

ولقد وصفت بعض الدراسات التحول الذي حدث في المجال العام المصري مع قيام الثورة، وتحدثت هذه الدراسات عن "المواطن الناقد"، وهو ذلك المواطن الذي لا يترك صغيرة أو كبيرة في الشأن العام، إلا ويتناولها بالنقد والتقييم، لقد زاد بشكل واضح وجود مثل هذا المواطن، وتعاظم دوره في المجال العام المصري، خاصة مع سهولة حيازة أدوات النشر، متمثلة في مواقع التواصل الاجتماعي، وسهولة توثيقه للحقائق وللواقع، من خلال كاميرات الموبايل، لقد بدأ المجتمع المصري يشهد ذوات سياسية جديدة، ومواطنة مختلفة عن العصور السابقة، والتي أطلق عليها "على جلبي" مصطلح "المواطنة النشطة"[٢٦].

ومع الوقت انخفضت مستويات الاتفاق داخل المجال العام، وتزايدت مستويات الاختلاف والانقسام، وزادت حدة الاستقطاب عبر عديد من الأدوات، سواء بين ما هو إسلامي وما هو مدني، أو بين الثورة والثورة المضادة، وأصبح من الواضح أن هناك انقسام سياسي حاد بين مختلف القوى السياسية، وحتى بين المواطنين العاديين أنفسهم، كل حسب ميوله وتوجهاته وتعاطفاته الأيديولوجية والسياسية، وبدأت تسيطر على المجال العام صور كثيرة من التناحر السياسي، وهو الثقافة التي تعتمد على مبدأ المباراة الصفرية، التي تهدف إلى نفي الآخر المختلف أو إقصائه للانفراد بالهيمنة، كما سيطر التفكير التآمرى على بعض جوانب المجال العام المصري، واتسعت مساحات ما أطلق عليه البعض "التكفير الديني" من جانب، و"التكفير الوطني" من الجانب الآخر، إلى الحد الذي طال الجميع تقريباً، دون محاولة لإيقاف هذا التردي الخطير في تفاعلات القوى السياسية المختلفة، أو حتى تفاعلات الأفراد العاديين[٢٧].

وعلي الرغم من أن هناك أهمية لمثل هذه الصراعات والانقسامات، فيما يتصل ببلورة طريق أوضح نحو بناء الدولة فيما بعد الثورة، إلا أن الطريقة التي تدار بها هذه الصراعات والانقسامات، يمكن أن تجعل منها تحدي حقيقي للثورة، وأن تطيل عمر المرحلة الانتقالية، حيث أنها طوال الوقت تتسم[٢٨] :

أ- فقدان القدرة علي التواصل العقلي : والذي انعكس في رفض رأي الأخر، والتقوقع حول الرأي الشخصي، أو حول رأي الجماعة التي ينتمي إليها؛ ومن ثم فقدان القدرة علي التدبر العقلي والقدرة علي التفاوض الإيجابي.

ب- تشوه لغة التواصل : حيث تتشبع لغة الحوار بقدر كبير من التعالي وتبادل الاتهامات، والخطاب الخفي الذي يدل بدوره علي عدم الوضوح، وغياب الشفافية.
ت- المزايدة السياسية : حيث الميل إلي الاستعراض السياسي أكثر من لتعامل الرشيد والرصين مع أحداث المشهد الانتقالي، واللجوء لخطابات تتسم بالعنف اللغوي، القائم علي الاستبعاد والمزايدة.
ث- فقدان الثقة : وهو أمر يترتب علي كل ما سبق، حيث يشوب عدم الثقة في العلاقات الرأسية والأفقية بين النخب والجماعات السياسية، التي تتحرك داخل الحقل السياسي والمجال العام.

ثانياً: الإجراءات المنهجية:

يركز موضوع الدراسة الراهنة على الانقسام السياسي داخل المجال العام، ويشير الانقسام السياسي إلى درجة اتفاق أو اختلاف عينة الدراسة على أهم القضايا والموضوعات السياسية العامة، التي تم التعاطي معها فيما بعد ثورة ٢٥ يناير، حتى قيام ثورة يونية٢٠١٣م. ولقد قام الباحث من خلال ملاحظاته الشخصية، ومن خلال الاستعانة ببعض الخبراء، بتحديد أهم الأحداث والممارسات والقضايا، التي احتلت مساحات واسعة من المجال العام، وكانت موضوع أساسي للنقاشات والحوارات السياسية في فضاءات كثيرة. ولعل هذه الخطوة تم تأكيدها من خلال إحدى الدراسات، التي أشارت إلى أنه يبدو من الصعب وضع حدود موضوعية للمجال العام، إلا أن الباحث يمكن بالاعتماد على ملاحظاته أو الاستعانة بالخبراء، أو من خلال متابعة وسائل الإعلام، والاستماع للحوارات من حوله، أن يحدد أهم القضايا والنقاشات المرتبطة بالشأن العام في مجتمعه[٢٩].

(١) منهج الدراسة وأدواتها:

اعتمدت الدراسة على تصنيف "هويتني" ورؤيته للمنهج الوصفي، باعتباره يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات المرتبطة بموقف معين، مع محاولة تفسيرها، وحسب تصنيف "هويتني" فإن هذه المحاولة تنتمي للبحث المسحي، الذي هو محاولة لتحليل وتفسير وتقرير الوضع الراهن، بمعني أن البيانات التي يتم جمعها مرتبطة بالوقت الحاضر لجمعها[٣٠].

وحاول الباحث الاستفادة بعدد من الأدوات؛ كانت الملاحظة هي الأداة الأولي، والوسيلة المباشرة التي اعتمد عليها الباحث في رصد وتسجيل أهم الأحداث والقضايا التي شغلت المجال العام خلال فترة الدراسة، وبعد ذلك سجل الباحث ملاحظاته في استمارة لاستطلاع رأي عينة عمدية من الخبراء حول الأحداث والممارسات التي تم رصدها، وأخيرا قام الباحث بتصميم استمارة استبيان، والتي تمثل أنسب الأدوات لجمع البيانات المتصلة بدرجة اتفاق أو انقسام الأفراد في توصيف حدث ما؛ ولقد تضمنت أداة الاستبيان خمسة محاور أساسية: المحور الأول: وشمل بعض الأحداث والممارسات التي ظهرت في المجال العام المصري بعد ثورة ٢٥يناير حتى أواخر فترة حكم "محمد مرسي"، المحور الثاني: وشمل الأحداث والممارسات التي ظهرت فيما قبل ثورة ٣٠يونية وما بعدها، المحور الثالث: وشمل مجموعة من التساؤلات حول تصورات عينة الدراسة لمستقبل الأحداث بعد ثورة ٣٠ يونيه. المحور الرابع: شمل مجموعة تساؤلات حول أسباب الانقسام السياسي في تلك المرحلة، المحور الخامس: وشمل مجموعة من الأسئلة عن البيانات الأساسية لعينة الدراسة. وكانت فترة التطبيق وجمع البيانات بعد أحداث ثورة ٣٠يونية، وعلى وجه التحديد بعد أحداث فض اعتصام رابعة والنهضة.

(٢) عينة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على عينة عمدية قوامها (١١١مبحوثاً)، وحرص الباحث على أن تكون العينة من الأفراد الذين حصلوا على قدر من التعليم، وأن يكونوا من الأفراد المنشغلين بقضايا الشأن العام، من خلال حواراتهم ومناقشاتهم مع الآخرين، في مختلف الفضاءات العامة بمدينة سوهاج.

ثالثاً: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيراتها:

(١) البيانات الأساسية لعينة الدراسة:

جدول (١) توزيع عينة الدراسة حسب السن

السن	العدد	النسبة
١٥-٢٠	٧	٦.٣%
٢٠-٢٥	٢٥	٢٢.٥%
٢٥-٣٠	٢٣	٢٠.٧%
٣٠-٣٥	١٧	١٥.٣%
٣٥-٤٠	١١	٩.٩%
٤٠-٤٥	١٥	١٣.٥%
٤٥-٥٠	٧	٦.٣%
٥٠ فأكثر	٦	٥.٤%
الجملة	**١١١**	**١٠٠%**

تكشف بيانات الجدول السابق عن تنوع عينة الدراسة حسب فئات السن،وقد تركزت أغلبية العينة في فئات العمر (٢٠-٤٥)؛وتضمنت (٩١ مبحوثاً)،وعلى هذا تبدو عينة الدراسة عينة شابة إلى حد كبير. وشملت الفئة (٢٠-٢٥) (٢٥ مبحوثاً) بنسبة (٢٢.٥%)، وشملت الفئة (٢٥-٣٠) (٢٣ مبحوثاً) بنسبة (٢٠.٧%)، وشملت الفئة (٣٠-٣٥)(١٧ مبحوثاً) بنسبة(١٥.٣%)، ولقد كانت الفئة العمرية(٥٠ فأكثر)من أقل الفئات العمرية وشملت(٦ مبحوثين) بنسبة(٥.٤%).

جدول (٢) توزيع عينة الدراسة حسب النوع

النـوع	العدد	النسبة
ذكر	**٨٣**	**٧٤.٨%**
أنثى	**٢٨**	**٢٥.٢%**
الجملة	**١١١**	**١٠٠%**

وفقاً لبيانات الجدول السابق، يتضح أن عينة الدراسة توزعت حسب النوع وفقاً للآتي؛ (٨٣ مبحوثاً) من الذكور بنسبة (٧٤.٨%)، بينما هناك (٢٨ مبحوثاً) من الإناث بنسبة (٢٥.٢%).

جدول (٣) توزيع عينة الدراسة حسب الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	العدد	النسبة
مؤهل متوسط وفوق متوسط	٣٢	٢٨.٨%
مؤهل عالي	٥٩	٥٣.٢%
دراسات عليا	٢٠	١٨%
الجملة	**١١١**	**١٠٠%**

تكشف بيانات هذا الجدول أن عينة الدراسة على درجة عالية من التعليم، ويأتي ذلك تماشياً مع حرص الباحث على أن تكون العينة متعلمة، وشملت العينة عدد (٥٩ مبحوثاً) من أصحاب المؤهلات العليا بنسبة (٥٣.٢%)، وجاء في المرتبة الثانية أصحاب المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة، حيث بلغ عددهم (٣٢ مبحوثاً)، بنسبة (٢٨.٨%)، ثم أصحاب الدراسات العليا وبلغ عددهم (٢٠ مبحوثاً)، بنسبة بلغت (١٨%).

جدول (٤) توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة
أعزب	٤٦	%٤١.٤
متزوج	٦٢	%٥٥.٩
مطلق	١	%٠.٩
أرمل	٢	%١.٨
الجملة	**١١١**	**%١٠٠**

توزعت عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية؛ حيث بلغ عدد المتزوجين (٦٢ مبحوثاً)، بنسبة (٥٥.٩%)، بينما بلغ عدد من لم يسبق لهم الزواج (٤٦ مبحوثاً)، بنسبة (٤١.٤%).

(٢) قضايا وأحداث المجال العام فيما بعد ثورة يناير وحتى أواخر حكم "محمد مرسي":

لقد جاء قرار مشاركة حزب الحرية والعدالة "الزراع السياسي لجماعة الإخوان"، في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٢ م مفاجئاً، وذلك بعد تأكيدهم أنهم لن يترشحوا على منصب الرئيس. ولم يكن "محمد مرسي" هو اختيار الجماعة الأول، بل كان بديل عن "خيرت الشاطر"، الذي رفضت لجنة الانتخابات العليا قبول ترشحه.

جدول (٥) يوضح اتجاهات تصويت العينة في الانتخابات الرئاسية "الإعادة"

اتجاهات التصويت	العدد	النسبة
محمد مرسي	**٦٤**	**%٥٧.٧**
أحمد شفيق	**١٨**	**%١٦.٢**
لم أصوت	**٢٩**	**%٢٦.١**
الجملة	**١١١**	**%١٠٠**

تكشف بيانات جدول (٥) عن أن هناك نسبة (٥٧.٧%) من العينة صوتوا لصالح مرشح حزب الحرية والعدالة "محمد مرسي". بينما نسبة (١٦.٢%) صوتوا لصالح المرشح "أحمد شفيق"، وذلك خلال جولة الإعادة بينهما، بينما امتنع عن التصويت نسبة (٢٦.١%).

وتقترب نسبة من صوتوا لصالح "محمد مرسي" من عينة الدراسة من نسبة التصويت له بمحافظة سوهاج خلال الإعادة، والتي بلغت (٥٨.٢%). ولقد دارت هذه الانتخابات سواء الجولة الأولي أو الإعادة في ظل انقسام وانشقاق كبيرين في المجال العام، واستقطاب واسع على أساس الهوية، ارتبط بتصنيف اللاعبين السياسيين كإسلاميين وعلمانيين، أو على أساس الانتماء للنظام السياسي السابق، وحالة الاستقطاب هذه وما أسفرت عنه نتائج الانتخابات، أصابت عديد من المصريين بالإحباط، ودفعتهم إلى المقاطعة[٣١].

جدول (٦) مستوى رضا العينة عن فترة حكم "محمد مرسي"

الإجابـــة	العدد	النسبة
نعـم	١٥	%١٣.٥
لا	٦٦	%٥٩.٥
إلى حد ما	٣٠	%٢٧.٠
الجملة	**١١١**	**%١٠٠**

يشير الجدول السابق إلى أن (٥٩.٥%) من عينة الدراسة غير راضية عن فترة حكم "محمد مرسي"، بينما بلغت نسبة من أجابوا بنعم (١٣.٥%)، وبلغت نسبة من أجابوا بـ "إلى حد ما" ٢٧%، وتوضح هذه النتيجة حالة عدم الرضا عن أداء الرئيس "محمد مرسي" وإدارته لشئون الحكم، خاصة وأن اختياره جاء في مرحلة تشهد احتقان واستقطاب كبيرين في مصر، خاصة في ظل خروج عديد من المرشحين المحسوبين على الثورة – منهم "حمدين صباحي" على وجه الخصوص -. وتأمل بيانات هذا الجدول مقارنة بالجدول السابق، يفضي إلي حالة الارتباك التي سيطرت علي عديد من الناخبين الذين صوتوا لصالح مرشح حزب الحرية والعدالة، فدوما عندما يسيطر الانقسام علي المجال السياسي، تكون النتيجة التصويت غير عقلانية، ولا يحقق أهداف الناخبين ومصالحهم.

ولقد كانت هذه الحالة من عدم الرضا، ناتجة عن عديد من الأحداث والتفاصيل التي شهدتها فترة حكم "محمد مرسي"، إلا أن أهم أسباب عدم الرضا، كما أكدتها عديد من الدراسات، ترتبط بحالة الارتباك والتخبط التي شهدتها مؤسسة الرئاسة، وانعدام الخيال السياسي لدى شخص الرئيس، والافتقاد إلى مهارات القيادة السياسية، والقدرات التي يجب توافرها في رجل الدولة، كما فشل الرئيس "محمد مرسي" في أن يمارس دوره كرئيس لكل المصريين، حيث أظهر في خطاباته وممارساته انحيازاً واضحاً، سواء بوعي أو دون وعي لجماعة الإخوان وأعضائها[٣٢].

جدول (٧) موقف عينة الدراسة من الإعلان الدستوري في نوفمبر ٢٠١٢م

الإجابـــة	العدد	النسبة
مؤيد	٣٨	%٣٤.٢
معارض	٧٣	%٦٥.٨
الجملة	**١١١**	**%١٠٠**

أصدر "محمد مرسي" في ٢٢ نوفمبر إعلاناً دستورياً، تضمن ست مواد؛ نصت على إقالة النائب العام، وإعادة التحقيقات والمحاكمات في جرائم قتل المتظاهرين، ومنع حل الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى، وتحصين قرارات رئيس الجمهورية، وجعلها نهائية ونافذة، ولا يمكن وقف تنفيذها أمام أي جهة قضائية. وتكشف بيانات الجدول السابق أن نسبة (٦٥.٨%) من العينة تعارض هذا الإعلان الدستوري، بينما نسبة (٣٤.٢%) تؤيد هذا الإعلان.

لقد خلق هذا الإعلان الدستوري حالة من الجدل والتداعيات الكبيرة، فلقد جاءت نتيجة له موجة من الاستقالات في صفوف مساعدي الرئيس ومستشاريه، وأسس هذا الإعلان لحالة انقسام سياسي واجتماعي حاد في البلاد، وعلى خلفية هذا الإعلان تحول عدد كبير من مؤيدي الرئيس والمتعاطفين معه إلى معارضين، وانتظمت المعارضة، وأسس قطاع منها جمعية الإنقاذ الوطني في نوفمبر ٢٠١٢م[٣٣].

جدول (٨) موقف عينة الدراسة من إقصاء "محمد مرسي" للمجلس العسكري

الإجابـــة	العدد	النسبة
مؤيد	٤٣	%٣٨.٧
معارض	٦٨	%٦١.٣
الجملة	١١١	%١٠٠

وبالنسبة لقرارات "محمد مرسي" التي أدت إلى إقصاء المجلس العسكري، بلغت نسبة معارضة هذا القرار بين عينة الدراسة (٦١.٣%)، بينما أيدت نسبة (٣٨.٧%) هذا القرار.

ويعد هذا القرار من القرارات التي خلقت حالة من التوتر والقلق بين نظام "محمد مرسي" والقوات المسلحة، وتدهورت مستويات الثقة بينهما، خاصة بعد تكرار توجيه انتقادات للجيش من قبل قيادات إخوانية. ومثل هذه القرارات وغيرها للرئيس "محمد مرسي"، إضافة إلى تردي الأوضاع في المجتمع المصري، خلقت حالة "شبه انتفاضة" ضد حكم الإخوان، وحشدت المعارضة أغلب تياراتها للتظاهر يومي الجمعة ٢٣ نوفمبر، والثلاثاء ٢٧ نوفمبر، في عدد من الميادين، ورد الإخوان بمظاهرات مؤيدة للرئيس مرسي أمام جامعة القاهرة يوم ١ ديسمبر، ومع هذا الوضع التصعيدي، دخلت مصر في أزمة سياسية طاحنة، وحالة من الاستقطاب الحاد، والانقسام السياسي الواضح[٣٤].

جدول (٩) موقف عينة الدراسة من أحداث العنف والمواجهات

الإجابـــة	العدد	النسبة
مؤيد	٦	%٥.٤
معارض	١٠٥	%٩٤.٦
الجملة	١١١	%١٠٠

لقد قامت القوى السياسية المعارضة لحكم "محمد مرسي" بالتصعيد، والدعوى إلى التظاهر عند قصر الاتحادية يوم ٤ ديسمبر، وتطور التصعيد أكثر فأكثر، وذلك عندما أخذ بعض أنصار الإخوان على عاتقهم مهمة فض اعتصام المعارضة في اليوم التالي. وهنا بدأت جماعة الإخوان تواجه قطاعاً واسعاً من المجتمع، ومارست الجماعة العنف المفرط ضد المتظاهرين، وسكت الرئيس "مرسي" عن هذه الأفعال الإجرامية، التي تدافع بها جماعة الإخوان عن شرعية الرئيس، هنا بدأت جماعة الإخوان وبشكل واضح في حصار المجتمع ومؤسسات الدولة القضائية والإعلامية[٣٥]. وكانت مجمل هذه الأفعال نتائج مباشرة لحدة الانقسام التي سيطرت علي المجتمع المصري بكل مجالاته، ليس هذا فحسب بل تعكس هذه الممارسات تحول نوعي من مجرد انقسام وتباين في الرؤى، إلي مواجهات عنيفة.

وكما يتضح من الجدول (٩)، هناك نسبة (٩٤.٦%) من العينة تعارض كل أحداث العنف والمواجهة التي تمت خلال هذه التظاهرات، سواء المؤيدة للرئيس مرسي أو المعارضة لها، ولعل هذا الإجماع على رفض العنف، كان يتصل بخطورة الموقف والاحتقان الذي سيطر على كافة الممارسات خلال هذه الفترة، والوضع العام كان ينذر بشبح حرب أهلية بين قطاعات المجتمع المصري.

ولعل هذا الوضع الصعب لم يكن ممكنا لولا الفشل السياسي لجماعة الإخوان، وسوء التقدير من قبل الإدارة السياسية للجماعة، التي اعتقدت أن (٥١%) من أصوات الناخبين تمنحها الحق في امتلاك النصاب الشرعي الكامل، فتصرفت من دون أن تنتبه أنها

في قلب مشهد ثوري تأسيسي وانتقالي، فخسرت قطاعات ونخبا واسعة من القوى الناعمة والضاغطة المصرية، فضلاً عن رفاق المسيرة، مضافا إليها الفشل في التعامل الناجح مع أهم مؤسسات الدولة؛ الجيش والقضاء[٣١].

(٣) قضايا وأحداث المجال العام قبل ثورة ٣٠ يونيه وما بعدها:

من المؤكد أن "محمد مرسي" وجماعته ارتكبوا عديد من الأخطاء الجسيمة خلال سيطرتهم على السلطة، واصطدموا بشكل مباشر مع المجتمع، ودخلوا في صراع علني مع سلطات الدولة التي يحكمونها وعدد من مؤسساتها، وفشل "محمد مرسي" في تأسيس نظاما للحكم يتعاطى بفاعلية مع استحقاقات المرحلة الانتقالية، وخلق هذا حالة من الانقسام والاستقطاب، وفي هذا السياق تعددت صور الاحتجاج والرفض السياسي والاجتماعي لحكم الإخوان ومحاولاتهم السيطرة على الدولة المصرية، وتغيير المجتمع المصري وأسلمته وفق التصور الإخواني النفعي، وفي هذا السياق أبدع مجموعة من الشباب حركة احتجاجية أطلق عليها ا "تمرد"، والتي كان ظهورها تحولا هاما في تطوير حركة الاحتجاج ضد حكم الإخوان، وتم الإعلان عن تأسيسها في ٢٩ أبريل ٢٠١٣م.

جدول (١٠) موقف عينة الدراسة من حركة تمرد

الإجابـــة	العدد	النسبة
موافق عليها	٥٠	%٤٥
غير موافق عليها	٤٨	%٤٣.٣
لا أعرف	١٣	%١١.٧
الجملة	**١١١**	**%١٠٠**

يوضح الجدول السابق الانقسام بين عينة الدراسة حول موقفهم من حركة تمرد، حيث توافق نسبة (٤٥%) من العينة على الحركة وتوجهاتها، بينما نسبة (٤٣.٣%) غير موافقة، بينما أشارت نسبة (١١.٧%) إلى أنهم لا يعرفون. وقد يرجع هذا الانقسام إلى صور الجدل التي شهدها المجال العام حول حركة تمرد، وهل هي حركة احتجاجية شبابية؟، أم أنها حركة تم صناعتها وتوجيهها من قوى سياسية أخرى ضد حكم الإخوان؟.

وبعيدا عن هذا الجدل، يمكن الإشارة إلى أن "حركة تمرد" اعتمدت على أسلوب جديد من الاحتجاج، وهو تنفيذ حملة توقيعات سلمية طالبت بسحب الثقة من الرئيس "محمد مرسي"، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، ولقد لاقت الحركة دعم عديد من وسائل الإعلام، والتي أتاحت لأعضائها مساحات زمنية كبيرة ومتكررة. وتحولت الحركة إلى حركة شعبية عامة، من خلال التوقيع على هذه الاستمارات، وقد بلغ عدد من وقعوا على استمارات تمرد ما يقرب من (١٥مليون توقيعا).

جدول (١١) المشاركة في مظاهرات ٣٠ يونيه

الإجابـــة	العدد	النسبة
نعم	٢٦	%٢٣.٤
لا	٨٥	%٧٦.٦
الجملة	**١١١**	**%١٠٠**

يوضح الجدول السابق أن هناك نسبة (٧٦.٦%) من عينة الدراسة لم تشارك في مظاهرات ٣٠ يونيه، بينما شاركت في هذه المظاهرات نسبة (٢٣.٤%). وقد يرجع ذلك إلى طبيعة البعد الجغرافي للصعيد عن سياقات صناعة الأحداث، كما أن مجمل الأحداث التي تقع في الصعيد، دوما هي بعيدة عن تسليط الضوء عليها من قبل الإعلام، كما أن الذهنية المصرية عبر التاريخ، تؤمن بأن الأحداث والقرارات دوما مركزها محافظات

الوجه البحري وعلى رأسها العاصمة المصرية القاهرة. وبيانات هذا الجدول تدلل علي أن المجال العام المصري مازال يعاني من مظاهر الانقسام، فبالرغم من تدهور مستويات الرضا علي حكم "محمد مرسي"، إلا أن نسبة ليست بالقليلة لم تخرج في هذه المظاهرات، فحالة الانقسام دوما ترتبط بتآكل وضعف مساحات الاتفاق، علي ما يجب فعله من أجل المصلحة العامة.

جدول (١٢) توصيف عينة الدراسة لأحداث ٣٠ يونيه

الإجابـــة	العدد	النسبة
– ثورة خالصة قام بها الشعب ضد حكم الإخوان	٦١	٥٥%
– انقلاب عسكري قام به الجيش	٥٠	٤٥%
الجملة	١١١	**١٠٠%**

تكشف بيانات الجدول السابق توصيف عينة الدراسة لما حدث في ٣٠ يونيه، حيث أشارت نسبة (٥٥%) إلى أن ما حدث هو ثورة خالصة قام بها الشعب ضد حكم الإخوان، بينما ذهبت نسبة (٤٥%) إلى أن ما حدث هو انقلابا عسكريا. ولاشك في أن هذه البيانات تؤشر إلى التباين في توصيف ما حدث، ولعل هذا ما استقطب العالم كله وليس المجتمع المصري فحسب.

ولقد شمل هذا النزاع على التوصيف معظم الأفراد، وعلى المستويات السياسية والأكاديمية، فالإخوان ومؤيدوهم والمتعاطفون معهم وقوى دولية، تعتبر ما حدث انقلابا عسكريا، فيما يري غالبية أهل مصر والجيش وخصوم الإخوان وقوى دولية أخرى، أن ما حدث هو تأييد من قبل الجيش لثورة شعبية أو لموجة ثورية ثانية، هدفت إلى تصحيح مسار ثورة ٢٥ يناير، وأن عدم استجابة "محمد مرسي" لمطالب الشعب هي التي دفعت الجيش للتدخل، لتجنيب البلاد حربا أهلية، خاصة في ظل حالة الاستقطاب والاحتقان التي شهدتها مصر في تلك الفترة، ومهما يكن من أمر، فإن هذا النزاع على التوصيف لن يحسم، لأن كل طرف يكيف الحدث من منظور رؤية سياسية وبراجماتية مختلفة. لكن الشيء المؤكد هو أن نزول المصريين إلى الشوارع بالملايين، هو الذي دفع الجيش للتدخل، ووفر له غطاءً شعبيا، حتى يتدخل ويحسم الأمر، كما أنه لولا تدخل الجيش كان من المتوقع تطور الأمر على أرض الواقع ليصل للمواجهات العنيفة أو الحرب الأهلية[٣٧].

جدول (١٣) أسباب ثورة ٣٠ يونيه على حكم "محمد مرسي"

الإجابـــة	العدد	النسبة
١- فشل "مرسي" في إدارة مصر سياسيا واقتصاديا.	٥٣	٤٧%
٢- تركيز "مرسي" على تمكين الإخوان وسيطرتهم.	٣٨	٣٤.٢%
٣- التعبئة الإعلامية ضد حكم "حمد مرسي".	٤٠	٣٦%
٤- ظهور "مرسي" في صورة الرئيس الضعيف التابع للإخوان.	٤٩	٤٤.١%
النسبة المئوية تم حسابها بالنسبة لعدد العينة		

توضح بيانات الجدول السابق بعض الأسباب التي حددتها عينة الدراسة باعتبارها دوافع تقف خلف ثورة ٣٠ يونيه ضد حكم "محمد مرسي" وجماعة الإخوان، ويمكن عرض هذه الأسباب من الأكثر تكرارا إلى الأقل على النحو التالي:

- فشل "محمد مرسي" في إدارة مصر سياسيا واقتصاديا، وبلغت نسبة من اختاروا هذا السبب من عينة الدراسة (٤٧.٧%).

- ظهور "مرسي" في صورة الرئيس الضعيف والتابع للإخوان بنسبة (٤٤.١%).
- التعبئة الإعلامية ضد حكم "محمد مرسي" وذلك بنسبة (٣٦%).
- تركيز "مرسي" على تمكين الإخوان وسيطرتهم وذلك بنسبة (٣٤.٢%).

وهذا ما أكده "حسنين توفيق" حينما أشار إلى فشل "محمد مرسي" وجماعته في إدراك طبيعة المرحلة الانتقالية التي تمر بها مصر، وما يتطلبه عبورها بشكل آمن من ضرورة بناء توافق وطني حقيقي حول الأولويات والاستحقاقات، فضلاً عن تحقيق نوع من التشارك في السلطة بين القوى والأحزاب السياسية الرئيسية، باعتبار أن مسئولية مواجهة التحديات والمشكلات التي تراكمت على مدى عقود، هي أكبر من أن ينهض بها حزب واحد أو فصيل سياسي واحد، لقد اهتم الرئيس وجماعته بالسيطرة والاستحواذ على السلطة، وظهر للدولة والمجتمع ذلك السعي الحثيث للانفراد بالسلطة(٣٨).

جدول (١٤) موقف عينة الدراسة من خروج أفراد التيار الإسلامي في مظاهرات مؤيدة للرئيس

الإجابـــة	العدد	النسبة
أوافق عليها	١٣	١١.٧%
أرفضها	٤٠	٣٦%
هي حق لهم يكفله القانون	٥٨	٥٢.٣%
الجملة	**١١١**	**١٠٠%**

يكشف الجدول السابق عن تصورات عينة الدراسة ورؤيتهم لخروج أنصار "محمد مرسي" وجماعته في مظاهرات بهدف عودته للحكم، وذلك تحت شعارات الشرعية، وأن ما حدث هو انقلاب على الشرعية التي جاءت بانتخابات حرة ومباشرة. وأكدت نسبة (٥٢.٣%) من العينة أن هذا الخروج من أجل التظاهر هو حق لهم ويكفله القانون، بينما رفضت نسبة (٣٦ %) من العينة هذا الخروج، وأخيراً أيدت نسبة (١١.٧%) من العينة الموافقة على هذه المظاهرات.

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أنه من حق أي مواطن أو جماعة اجتماعية أن تعبر عن احتجاجها ومطالبها بالطرق السلمية والشرعية التي حددها القانون، إلا أن الواقع أكد على أن ثورة ٣٠ يونيه أدت إلى تحول تاريخي وسلبي للإخوان، وهو التحول والجنوح إلى العنف، ثم إلى ما هو أبعد من العنف، أي الإرهاب، وأغلب الظن أن الميل إلى العنف – وتبرير استخدامه- متجذر في الخطاب الإخواني(٣٩).

جدول (١٥) موقف عينة الدراسة من اعتصامي رابعة والنهضة

الإجابـــة	العدد	النسبة
أوافق عليهما	٤٧	٤٢.٣%
أرفضهما وكان ضروري فضهما	٦٤	٥٧.٧%
الجملة	**١١١**	**١٠٠%**

وبالنسبة لموقف عينة الدراسة من اعتصام أنصار "محمد مرسي" في بعض الميادين خاصة ميدان رابعة العدوية وميدان النهضة، أشارت نسبة (٥٧.٧%) من العينة إلى رفض هذه الاعتصامات وكان من الضروري فضها. بينما أشارت نسبة (٤٢.٣%) إلى الموافقة على هذه الاعتصامات من منطلق أنها حق للتعبير عن الرأي، طالما يتم ذلك بشكل سلمي.

جدول (١٦) رؤية عينة الدراسة لطبيعة اعتصامي رابعة والنهضة

الإجابـــة	العدد	النسبة
اعتصام سلمي	٥٣	%٤٧.٧
اعتصام عنيف ومسلح	٥٨	%٥٢.٣
الجملة	**١١١**	**%١٠٠**

كما يتضح من بيانات الجدول السابق، هناك نسبة (٥٢.٣%) من العينة أكدت على أن اعتصام الإخوان في ميدان رابعة والنهضة لم يكن إلا اعتصام عنيف ومسلح، بينما ذهبت نسبة (٤٧.٧%) إلى أنه اعتصام سلمي.

وتأمل بيانات جدول (١٦، ١٧) يؤكد على حالة الجدل والانقسام التي صاحبت هذه الاعتصامات، ولا أحسب أن هناك اعتصاماً ولا احتجاجاً أثار جدلاً مثل الذي أثاره اعتصام "رابعة العدوية" ونظيره الأصغر في "ميدان النهضة"، ولقد ذهب "أحمد زايد" في هذا السياق، إلى أن الاعتصامات كأسلوب احتجاجي معروف في العالم كله، وأنها تطورت منذ وقت طويل، وعلى الرغم من تعدد الاعتصامات إلا أنه ثمة خصائص تميزها جميعاً؛ تتلخص في أنها سلمية، لا تميل قط إلى استخدام العنف أو التهديد به، كما أنها لا تدمر البيئة التي تنصب منها، بل تحافظ عليها وتتركها أفضل مما كانت. وفي هذا السياق يمكن التأكيد على هذه الاعتصامات لم تكن سلمية بحال، وهذا أيضاً أكدته إحدى الباحثات التي درست اعتصام رابعة "سامية حسن"، وأشارت إلى أنه مع الأسبوع الأول من الاعتصام، تحول مسجد رابعة العدوية والساحات الأربع المحيطة به إلى معسكر، أجاد الإخوان المسلمون تنظيمه[٤٠].

(٤) تصورات عينة الدراسة واتجاهاتها نحو مستقبل الأحداث في مصر:

لم يعطي "محمد مرسي" وجماعته اهتماماً للمهلة التي حددها له المجلس الأعلى للقوات المسلحة، للاستجابة لمطالب الشعب، وإلا سيفرض خارطة طريق جديدة، تضمنها بيان ألقاه الفريق أول "عبد الفتاح السيسي"، القائد العام للقوات المسلحة، وزير الدفاع والإنتاج الحربي في ذلك الوقت، بموافقة وحضور؛ كل من شيخ الأزهر، وقداسة البابا، والدكتور "محمد البرادعي" وممثلين عن حزب النور السلفي، وممثلين عن الشباب وغيرهم من القوى السياسية، وقد تضمنت هذه الخارطة إلى جانب عناصر أخرى: تولي رئيس المحكمة الدستورية العليا "المستشار عدلي منصور" منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت، حتى إجراء انتخابات رئاسية، فضلاً عن تعطيل العمل بدستور ٢٠١٢م بشكل مؤقت، وتشكيل لجنة لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة عليه، وتشكيل حكومة كفاءات وطنية قوية، وبهذا أسدل الستار على حكم الإخوان بعد عام واحد فقط قضاه "محمد مرسي" وجماعته في مصر الحكم[٤١].

جدول (١٧) تصورات عينة الدراسة لمستقبل الأحداث بعد ثورة ٣٠ يونيه

الإجابـــة	العدد	النسبة
– سوف يتم تنفيذ خطة الطريق التي أعلن عنها الجيش بدون إقصاء لأي جماعة أو حزب.	٢٠	%١٨
– سوف يتم تنفيذ خطة الطريق دون مشاركة الإخوان المسلمين.	٤٣	%٣٨.٧
– سوف تستمر أعمال العنف والفوضى لعرقلة تنفيذ خطة الطريق المتوقعة.	٣٤	%٣٠.٦
الجملة	**١١١**	**%١٠٠**

يوضح الجدول السابق تصورات عينة الدراسة لمسار الأحداث في مصر خلال المستقبل فيما بعد ثورة ٣٠ يونيه، وفي هذا السياق أشارت نسبة (٣٨.٧%) إلى أن المستقبل سوف يشهد الالتزام بتنفيذ خارطة الطريق، دون مشاركة الإخوان، خاصة بعد ممارسات العنف التي ارتكبوها. بينما أكدت نسبة (٣٠.٦%) على أن هناك احتمال لاستمرار أعمال العنف والفوضى التي يرتكبها بعض أعضاء الإخوان والجماعات المسلحة، بهدف عرقلة تنفيذ هذه الخارطة، وأخيرا ذهبت نسبة (١٨%)، إلى أنه سوف يتم تنفيذ خطة الطريق التي أعلن عنها الجيش بدون إقصاء لأي جماعة، وهذه النسبة ترفض إقصاء الإخوان من المشهد السياسي.

جدول (١٨) موقف عينة الدراسة من المصالحة مع الإخوان في المستقبل

الإجابـــة	العدد	النسبة
نعـم	٦٧	%٦٠.٤
لا	٤٣	%٣٨.٧
فاقد	١	%٠.٩
الجملة	**١١١**	**%١٠٠**

وتوضح بيانات الجدول السابق أن هناك (٦٠.٤%) من عينة الدراسة توافق على المصالحة بين الدولة والإخوان، بينما ذهبت نسبة (٣٨.٧%) إلى رفض هذه المصالحة، ويؤكد الفريق الأول على أن الإخوان في النهاية جزء من المجتمع المصري، ويجب العمل على استيعابه وإدماجه داخل النظام السياسي، وحتى يتجنب المجتمع والدولة العنف والإرهاب المتوقع. بينما أصحاب النظرة الثانية الرافضة للمصالحة، تعتقد أن الإخوان جماعة لجأت للعنف وارتكبت ممارسات عديدة ضد الدولة وضد المجتمع، ويجب أن تعاقب بالإقصاء، إضافة إلى تطبيق القانون على كل من ارتكب أفعال العنف والإرهاب.

(٥) رؤية عينة الدراسة لأهم أسباب الانقسام السياسي في المجال العام :

لا يحدث الانقسام في المجال العام حول القضايا والأحداث السياسية من فراغ، ولكن دوما هناك أسباب موضوعية، تقف خلف هذا الانقسام، ولا يمنع هذا أن طبيعة المرحلة الانتقالية التي كانت تعايشها مصر خلال هذه الفترة، لعبت دورا في قابلية المجال العام المصري للانقسام، بالإضافة إلى حالة السيولة فيما بين ثورتين، فيما يلي سوف تتطرق الدراسة لرؤية العينة لأسباب الانقسام السياسي.

جدول (١٩)* أسباب حالة الانقسام السياسي في المجال العام المصري

الإجابـــة	العدد	النسبة
١- فشل الرئيس في إدارة شئون الحكم	٧٢	%٦٤.٩
٢- جمود المعارضة وعدم قبولها للحوار مع الرئيس	٣٠	%٢٧
٣- الإعلام والدور الذي لعبه ضد الإخوان	٤٢	%٣٧.٨
٤- حالة الخوف من جماعة الإخوان	١٤	%١٢.٦
الجملة		**%١٠٠**

تشير بيانات الجدول السابق، إلى رؤية عينة الدراسة لأسباب حالة الانقسام والاستقطاب السياسي، وما أدت إليه من احتجاج على نظام حكم "محمد مرسي"، ولقد كان ترتيب الأسباب وفقاً لتكراراتها على النحو التالي:

- فشل الرئيس في إدارة شئون الحكم بنسبة (٦٤.٩%) بالنسبة لعدد العينة.
- الإعلام والدور الذي لعبه ضد الإخوان بنسبة (٣٧.٨%).
- جمود المعارضة وعدم قبولها للحوار مع الرئيس بنسبة (٢٧%).

- حالة الخوف من جماعة الإخوان بنسبة (١٢.٦%).

والواضح أن اتجاهات عينة الدراسة، تتوافق إلى حد كبير مع الاتجاهات العامة في المجتمع المصري خلال هذه الفترة، والتي كانت تتضمن قناعة لدى قطاعات كبيرة بأن الرئيس "محمد مرسي" فشل في إدارة شئون الحكم والدولة، وأنه تورط من خلال جماعته في عديد من الصراعات، التي لم يكن الوقت مناسب لها.

كما أنه –وكما أكدت الدراسات- لا أحد ينكر دور الإعلام، خاصة وأن عدد كبير من القنوات الفضائية تبنت ضد حكم الإخوان نموذج استرشادي يقوم على تثوير الواقع ضد حكم "محمد مرسي" وجماعته، لقد تحولت معظم هذه القنوات من مجرد قنوات تليفزيونيه إلى وسيلة من وسائل الإعلام الثورية، وتبنت الأفكار الثورية، ودعمت حركات الاحتجاج والثورة ضد النظام الحاكم. ولعل هذا يتفق مع ما أشار إليه "هاتشن" ومؤداه أن وسائل الإعلام الثورية، يمكن أن تكون نقطة انطلاق الثورة، وآلية مهمة من آليات تثوير الواقع، من خلال نشر أفكارها وتعبئة المجال العام بالحالة الثورية[٤٢]. ولعل موقف معظم وسائل الإعلام عمل علي تعميق حدة الانقسام ومستوياته، ودعمت حالة الاستقطاب السياسي، وهنا تجاوزت وسائل الإعلام دورها التقليدي، وأصبحت تدافع عن مصالحها، التي كانت تقتضي تعبئة الرأي العام ضد حكم "محمد مرسي". إضافة إلي أن الإعلام المهني ليس طرفاً في أي صراع، بل مجرد شاهد ينقل الأحداث، فعملية نقل الأخبار وتوصيلها للمواطنين، وتزوديهم بالمعلومات حول ما يجري في المجال السياسي، لا تخلق انقساماً، لكن غياب المهنية، وإدارة التحيز، تجعل من الإعلام جسراً للانتقال من المناقشات والمناظرات العامة، إلي تجذير حالة الانقسام داخل المجال العام. ويجب هنا أيضا الإشارة إلي أن مختلف القوي المتنازعة استخدمت الإعلام الجديد وتطبيقات الإنترنت المختلفة لإنتاج الاستقطاب، وخلق حالة الانقسام السياسي والاجتماعي[٤٣].

خاتمة ومناقشات:

بدت معظم الجماعات والحركات السياسية والاحتجاجية شديدة التلهف على السلطة وعلى الاستحواذ عليها فيما بعد ثورة ٢٥ يناير، وفي كافة المراحل التي مرت بها مصر، بداية من تنحي "مبارك" حتى ثورة ٣٠ يونيه، وأساء أغلبهم التصرف، وشابت طرق إدارتهم للنزاعات والانقسامات، صورا من غياب الرشد والاتصال العقلاني؛ فدفعوا بالمرحلة الانتقالية نحو خيارات خاطئة (حل الحكومة، ومجلس الشعب، والدستور، وإجراء انتخابات رئاسية..الخ)، واعتبروا انتخابات الرئاسة ٢٠١٢م نهاية المرحلة الانتقالية، وحرص البعض علي إقصاء الآخرين، وسيطر الانقسام حول كتابة الدستور، والتعجيل بالاستفتاء عليه من دون توافق، واعتمدت بعض الفصائل على دارونية سياسية، عمقت الانقسام، وضاعفت حدة الاستقطاب بكل صوره.

ولقد تأكد من خلال فترة حكم "الإخوان" فقر الرؤية الإسلامية العميقة للدولة المعاصرة، التي تعني مشروعاً متكاملاً للعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، يستلزم إعادة التوازن بين المؤسسات السياسية والسيادية وعلاقتها بالمجتمع وبالمواطنين، بما يجدد كيان الدولة، ثم يوجه فلسفتها نحو الوعي بدورها وعمقها الإستراتيجي، لقد غلب على فصائل تيار الإسلام السياسي البراجماتية في التعامل مع الواقع السياسي، خلال معظم مراحل الفترة الانتقالية[٤٤].

كما كشفت هذه التجربة أن إقحام الدين في المنازعات السياسية على السلطة من خلال العنف المسلح، وإطلاق عملية "الجهاد" ضد أنظمة وجماعات سياسية مخالفة، كتبت نهاية تيار الإسلام السياسي عامة، والإخوان خاصة، وطموحاتهم في المجال السياسي، حتى

وإن لم تكن هذه النهاية أبدية، ولعل هذه التجربة تخلق لدى أهل مصر وعياً جماعياً بأهمية عدم إقحام الدين واستخدامه بشكل نفعي، سواء من قِبل الدولة أو من قِبل جماعة ما أو حزب، بهدف الوصول إلى مكاسب سياسية، ويجب أن يبقي الدين قيمة مضافة للفعل الإنساني، وإطاراً عاماً حاكما لممارسات الأفراد بعيداً عن السياسة.

على خلفية الأحداث والممارسات السياسية التي شهدتها مصر بداية من ثورة ٢٥ يناير حتى الآن، يلاحظ أننا بصدد حالة سيولة داخل مختلف مجالات المجتمع المصري، وتؤكد مجمل النتائج والنسب المرتبطة بها، حالة الانقسام والاستقطاب التي يعيشها معظم أفراد المجتمع المصري، ولاشك في أن هذه الحالة من الانقسام وعدم الاتفاق، قد تكون مرتبطة بجوهر فكرة استحضار الدين في معظم ممارسات وأحداث المجال السياسي، خاصة خلال فترة حكم "محمد مرسي"، وما تلاها من ميل بعض الجماعات إلى نشر العنف في أرجاء متعددة من المجتمع المصري.

ولعل هذا ما أكدته دراسات مختلفة، ومؤداه أن استحضار الدين أو الهويات في المجال العام، يزود مساحات التباين والانقسام بين أفراد المجتمع، ويكبح وصولهم إلى اتفاق جمعي حول القضايا والمشكلات العامة[٤٥]. على خلفية ذلك يمكن تأمل انقسام عينة الدراسة فيما يتصل بموقفهم وتصوراتهم حول اعتصام رابعة والنهضة، وحول مستقبل الإخوان في مصر، والجدل حول إعادة إدماجهم وتطبيق القانون على من خالف منهم، أو إقصائهم بشكل نهائي ومحاصرتهم وملاحقتهم.

ولا يمنع هذا الانقسام والتباين بين آراء عينة الدراسة وتصوراتهم حول قضايا معينة، أن هناك شبه اتفاق على إخفاق "محمد مرسي" في إدارة شئون الدولة، وأنه ارتكب عديد من الأفعال والممارسات، التي جذرت للانقسام وعمقت من حدة الاستقطاب، إضافة إلى اتفاق العينة على أن هناك عديد من العوامل والأسباب التي دفعت جماهير عريضة من المجتمع المصري للخروج والاحتجاج على حكم "محمد مرسي"، وتدخلات جماعة الإخوان لفرض السيطرة على كلا من الدولة والمجتمع في مصر.

Abstract

Political Cleavage in Egyptian Public Sphere: A field study.

by Khaled Kazem

This research attempts to account for number of forms of political cleavage in Egyptian public sphere between the January 2011 and June 2013 revolutions and levels and causes of cleavage by identifying the perceptions of a sample of individuals and their attitude towards some of the events that took place within the political field during that period. The research present a theoretical analysis of the concept of political cleavage and public sphere based on sociological theory. The research was based on conducting a field study to account for political cleavage and its levels. The most prominent results showed that there was an increase in areas of disagreement among most of the study sample about a large number of events due to the increased severity of cleavage and polarization during that period.

(*) في هذا الجدول يمكن للمبحوث أن يختار أكثر من متغير.

المراجـع

١- انظر في ذلك:
- حنة أرنيدت، رأي في الثورات، ترجمة خيري حماد، وزارة الثقافة، القاهرة، ٢٠١١م، ص ص١١١-١١٧.
- Robert M. Fishman, Democratic Practice After the Revolution, Politics & Society, Vol.39, No.4, April 2011, PP.233-260.

2- Jack A. Goldstone, Cress-Class Coalitions and The Making of the Arab Revolts of 2011, Swiss Political Science, Review, Vol.17, No.4, 2011, PP.458-459.

٣- خالد كاظم أبو دوح، علم الاجتماع السياسي المعاصر، ابن خلدون للنشر والدراسات العلمية، القاهرة، ٢٠١٦م، ص ص١٣٧-١٣٨.

٤- أحمد زايد، الحداثة والتداخل الخطابي، في تناقضات الحداثة في مصر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص١٠١.

٥- انظر في ذلك:
- خالد كاظم أبو دوح، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص ص١٣٩-١٤٠.

٦- دنيا شحاتة، حركات الشباب وثورة ٢٥ يناير، في الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها، بهجت قرني "محرر"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢م، ص١٣٧.

٧- خالد كاظم أبو دوح، ثورة ٢٥ يناير في بر مصر .. محاولة للفهم السوسيولوجي، المستقبل العربي، العدد ٣٨٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مايو ٢٠١١م، ص١٢٩.

٨- انظر في ذلك:
- أحمد زايد، أسئلة مسكوت عنها في بناء الدولة المصرية، مجلة الديمقراطية، العدد ٤٤، القاهرة، أكتوبر ٢٠١١م، ص٤١.
- أحمد مجدى حجازي، الثورة المصرية: علاقة حضارية فارقة، مجلة الديمقراطية، العدد ٤٢، القاهرة، أبريل ٢٠١١م، ص ص٤٦-٤٧.

٩- انظر في ذلك:
- خالد كاظم أبو دوح، علم الاجتماع السياسي المعاصر، مرجع سابق، ص٢٣٩.
- نيفين العيادي، الاستقطاب الديني-المدني في مصر ما بعد الثورة: النشأة والأبعاد، مركز المصري اليوم للدراسات والمعلومات، القاهرة، ٢٠١٣م، ص ص٤-٢٠.

– خليل العناني، دور الدين في المجال العام "في مصر بعد ثورة ٢٥يناير"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٢م، ص ص٢٣-٣٥.

١٠- انظر في ذلك:

- Jeff Goodwin, Theda Skcopol, Explaining Resolutions in Contemporary Third World, Politics Society, Vol.17, 1984, PP.490-495.
- Theda Skocpol, Social Revolution and Mass Military Mobilization, World Politics, Vol.40, No.2, 1988, PP.147-135.

١١- محمد على محمد، أصول الاجتماع السياسي، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥م، ص ص٣٥٠-٣٥١.

١٢- انظر في ذلك:

– عبد القادر عبد العالي، التصدعات الاجتماعية وتأثيرها في النظام الحزبي، المستقبل العربي، العدد ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص١١.

13- Kisangani N. Emizet, Political Cleavage in a Democratizing Society : The Case of the Congo, Comparative Political Studies, Vol.32, No.2, 1999, p.185.

١٤- انظر في ذلك:

– عبد القادر عبد العالي، التصدعات الاجتماعية، مرجع سابق، ص١٢.

- Alan Zackerman, Political Cleavage: A Conceptual and Theoretical Analysis, British Journal of Political Science, Vol.5, No.2, 1975, P.231.

15- Robert Andersen, Anthony Heath, Social Identities and Political Cleavages: The Role of Political Context, Sociology Working Papers, No.6, University of Oxford, 2002, PP.3-4.

16- Alan Zackerman, Political Cleavage, op.cit, P.232.

17- Ibid, P.233.

18- Kisangani N. Emizet, Political Cleavages in a democratizing Society, op.cit., PP.186-187.

١٩- انظر في ذلك:

– عبد القادر عبد العالي، التصدعات الاجتماعية، مرجع سابق، ص١٣.

٢٠- المرجع السابق، ص١٨.

٢١- كارن روس، الثورة بلا قيادات، ترجمة فاضل جكر، عالم المعرفة، العدد ٤٤٦، الكويت، مارس ٢٠١٧م، ص ص١٢٣-١٢٤.

٢٢- انظر في ذلك:

– خالد كاظم أبو دوح، مفهوم المجال العام: الأبعاد النظرية والتطبيقات، إضافات، العدد الخامس عشر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، صيف ٢٠١١م، ص١٢٩.

- Volker Kaul, Religion, Rights and the Public Sphere, Philosopher and Social Criticizing Vol.43, No.4-5, 2017, P.376.

23- Habermas, The Public Sphere: An Encyclopedia Article, Tran Sled by Sara Lennox, New German Croatian, No.3, 1974, P.49.

٢٤- خالد كاظم أبو دوح، علم الاجتماع السياسي المعاصر، مرجع سابق، ص ص١٢٥-١٢٦.

٢٥- المرجع السابق، ص١٢٦.

٢٦- انظر في ذلك:

– على جلبي، الاندماج الاجتماعي والمواطنة النشطة: مصر بعد ثورة ٢٥ يناير نموذجاً، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٣م، ص ص٣٢-٣٤.

– شيماء الشرقاوي، المجال العام في مصر وتحديات المستقبل، المؤتمر السنوي لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠١٢م، ص ص٢-١٢.

٢٧- خالد كاظم أبو دوح، علم الاجتماع السياسي المعاصر، مرجع سابق، ص ص٢٤٣-٢٤٤.

٢٨- انظر في ذلك:

- Ari Adut, The Theory of Public Sphere, Sociological Theory, Vol.30, No.4, 2012, PP.238-260.

- Andrian Rauch Fleisch, The Public Sphere as an Essentially Contested Concept: A Co-Citation Analysis of the Last 20 Years of Public Sphere Research, Communication and the Public, Vol.2, No.1, 2017, PP.5-18.

٢٩- أحمد زايد، تحديات التحول الديمقراطي بعد ثورة ٢٥ يناير، مؤتمر "المجتمع المصري وقضايا التحول الديمقراطي، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، أبريل ٢٠١٢م، القاهرة، ٢٠١٣م، ص ٥٥.

٣٠- حول تصنيف "هويتني" للمناهج في علم الاجتماع، انظر:

- عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، القاهرة، ٢٠١١م، ص ص٢١٨-٢١٩.

٣١- بهجت قرني، الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها، المستقبل العربي، العدد ٤٠٦، بيروت، ديسمبر ٢٠١٢م، ص ٨٠.

٣٢- على الدين هلال "محرر"، حال الأمة العربية ٢٠١٣-٢٠١٤م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٤م، ص١٩١.

٣٣- حسنين توفيق إبراهيم، الإسلاميون والسلطة في دول الربيع العربي، كراسات إستراتيجية، العدد (٢٥٠)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٤م، ص٩.

٣٤- وحدة تحليل السياسات، الأزمة المصرية: مخاض الديمقراطية العسير، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، ٢٠١٢م، ص١.

٣٥- انظر في ذلك:

- سعد الدين إبراهيم، خوف الإسلام السياسي: الإخوان المسلمون نموذجاً، في "مستقبل الإسلام السياسي في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٤م، ص١٨٠.

٣٦- عبد الغني عماد، الإسلاميون بين الثورة والدولة، المستقبل العربي، العدد (٤١٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر ٢٠١٣م، ص٤٢.

٣٧- انظر في ذلك:

- عبد السلام نوير، في معنى الحدث: تكييف ٣٠ يونيه في سياق الحالة الثورية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩٤)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٣م، ص ص٥٦-٦١.

٣٨- حسنين توفيق إبراهيم، الإسلاميون والسلطة في دول الربيع العربي، مرجع سابق، ص١٨.

٣٩- أحمد زايد، الإخوان المسلمون: من عنف الخطاب إلى عنف الممارسة، جريدة الأهرام، ٧ أكتوبر ٢٠١٣م.

٤٠- انظر في ذلك:

- أحمد زايد، الاحتجاج الإخواني في مصر: خيط فاصل بين مكان الاعتصام والمعسكر، جريدة الحياة، ١٧ ديسمبر ٢٠١٣م.
- سعد الدين إبراهيم، خوف الإسلام السياسي، ضمن "مستقبل الإسلام السياسي في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٤م، ص ص ١٧٣- ١٨٢.

٤١- حسنين توفيق، الإسلاميون والسلطة في دول الربيع العربي، مرجع سابق، ص١٠.

42- Juanita Darling, Latin America: Media and Revolution, Pal grave Macmillan, London, 2008, P.10.

٤٣- هبة رءوف عزت، ما بعد الإسلامية: نظرة نقدية، مجلة الديمقراطية، العدد (٥٢)، الأهرام، أكتوبر ٢٠١٣م، ص ص١١٤-١١٥.

44- Robert Andersen, Anthony Heath, Social Identities and Political Cleavages : The Role of Political Context, Oxford University, Sociology Working Papers, No.6, 2002, PP.5-7.

٤٥- أحمد زايد، تحديات التحول الديمقراطي بعد ثورة ٢٥ يناير، مرجع سابق، ص ٥٧.